

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

ISSN: 2682 - 2725

مجلة علمية نصف سنوية - محكمة

ملاحظات بحثية Research Notes

جهاد فخرالدين

الاتجاهات النظرية والمنهجية المعاصرة فى علم الاجتماع الأسري : مقارنة مستقبلية

سحر حسانى بربري

مظاهر ومسببات اضطراب الهوية الجندرية بين النظرية والتطبيق كما يقررها بعض الجراحين والأطباء النفسيين

إيمان يحيى بيومي أحمد

الآثار الاجتماعية لجريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة وسبل مواجهتها: دراسة مطبقة على عينة من الفتيات بمحافظة البحيرة

أمانى يحيى عبد المنعم

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لأنشطة مكافحة الفقر بمؤسسة عمّار الأرض

شيماء محمد حافظ محمد

وسائل التواصل الاجتماعى والحركات الاجتماعية: تحليل سوسيولوجي في ضوء نظرية مانويل كاستلز

مرفت عادل محمد أحمد

عرض كتب Book Review

وليد رشاد -محمود الخواصي

حوار الأجيال د.ماجى الحلواني

المحاور: ياسمين على الدين

رئيس التحرير

المحرر

د.عبد الحميد عبد اللطيف

د. محمد أبو العينين

إبريل ٢٠٢٢

العدد الخامس

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لأنشطة مكافحة الفقر بمؤسسة عمار الأرض

شيماء محمد حافظ محمد

باحثة دكتوراه، علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة القاهرة

الملخص:

حاولت هذه الورقة البحثية دراسة دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة برامج مكافحة الفقر في المجتمع المصري، من خلال التعرف على الآليات والوسائل المستخدمة في تلك المنظمات، والفئات المستهدفة منها، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني تعمل بالفعل من أجل مكافحة الفقر ومحاولة تحقيق التنمية المستدامة للمستفيدين من برامجها أو لا، ومحاولة إبراز فعالية مؤسسة عمار الأرض في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها أن برامج مكافحة الفقر تعد وسيلة فعالة في معالجة قضايا الفئات المهمشة والفقيرة؛ لأنها تعمل على عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وتعليمية.



The Role Of Civil Society Organizations In Achieving Sustainable Development: Analytical Study Of Activities To Combating Poverty In Ommar El Ard Organization

Shimaa Muhammad Hafez Muhammad

PhD researcher of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University

Abstract:

The Paper attempted to study the role of civil society organizations in achieving sustainable development, especially anti-poverty programs in Egyptian society. By identifying the mechanisms and means used in these organizations and the target groups. Does the study also aim to identify whether civil society organizations are working to combat Poverty? It also achieves sustainable development for the beneficiaries of its programs or not and tries to highlight the effectiveness of the Omaar El Ard Foundation in various economic, social, cultural, and environmental fields. The study concluded with several results. The most important of which is that anti-poverty programs are an effective way to address the issues of marginalized and poor groups, as they work on several economic, social, cultural, health, and educational dimensions.

مقدمة:

تحتل التنمية المستدامة مكان الصدارة في خطط واستراتيجيات مختلف الحكومات، بل نجدها أكثر تركيزاً في درجة الاهتمام في البلدان النامية الساعية لتحقيق درجات من التقدم؛ لتستطيع بها مواكبة ركب التغيرات العالمية التي تطرأ على المجتمع، من خلال وضع خطط تنموية؛ بهدف النهوض بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث إن التنمية عملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن، في أقصر فترة ممكنة؛ وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع. ويأتي دور منظمات المجتمع المدني في مساعدة المجتمعات لتحقيق التنمية والرفاهية، حيث تطورت تلك المنظمات من خلال أربعة محاور، بداية من العمل الخيري، وهو القائم على التفاعل المباشر بين المؤسسات والمواطنين، وفي المحور الثاني كانت تستند إلى جهود رعايية وخدمية لتوفير أشكال من الرعاية الاجتماعية والخدمات للمواطنين، خاصة في المجالات التي تتراجع الدولة فيها، وفي المحور الثالث كانت ترتكز هذه المؤسسات على عمليات التخطيط والتنمية للمواطنين، وفي المحور الرابع ارتبطت تلك المؤسسات بالدفاع والتدخل في وضع السياسات العامة لرعاية المواطنين) (أيمن السيد عبد الوهاب، ٢٠٠٩، ٢٧-٢٨).

وتعتبر منظمات المجتمع المدني من القضايا المهمة التي يجب التركيز عليها، وإجراء العديد من الأبحاث والدراسات حول الدور الذي تقوم به في المجتمع المصري؛ وذلك لما لها من أهمية في تحقيق التنمية في المجتمع، وتنمية قدرات الفئات المستهدفة، إضافة إلى أنها تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن الانفتاح والعولمة وتداخل الثقافات والقيم، إضافة إلى التخفيف من حدة الفقر والاستبعاد الاجتماعي لبعض الفئات المهمشة. ولتحقيق التنمية يجب أن تقدم الخدمات والمساعدات من خلال برامج منظمات المجتمع المدني، التي تستهدف الفئات المهمشة والفقيرة بأهداف واضحة مبنية على أسس علمية.

لذلك حاولت هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وإبراز فعالية مؤسسة عمّار الأرض في شتى المجالات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وأهم المعوقات التي واجهت المؤسسة وكيفية التصدي لها. وقد قسمت الدراسة الحالية إلى أربعة محاور، هي:

المحور الأول: مقدمة في إشكالية الدراسة ومنهجيتها.

المحور الثاني: منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة.

المحور الثالث: تحليل برامج وأنشطة مكافحة الفقر بمؤسسة عمّار الأرض.

المحور الرابع: أثر برامج مكافحة الفقر بمؤسسة عمّار الأرض على المستفيدين.



المحور الأول: مقدمة في إشكالية الدراسة ومنهجيتها.

أولاً - إشكالية الدراسة:

إن منظمات المجتمع المدني لم تعد تقتصر على تقديم المساعدات المادية فقط، ولكن من أهم أولوياتها بناء القدرات البشرية وتنميتها بما يحقق للمستفيدين التنمية المستدامة التي تعد من أهم أولويات جدول أعمال الحكومات في العالم، حيث تغلغت إلى قلب عدد من المشاكل العالمية المتداخلة، وأهمها الفقر، وعدم المساواة، وعدم الاستقرار السياسي والنزاع، والتدهور البيئي والنمو السكاني، وغيرها، وعملت على حل هذه المشكلات؛ من أجل إصلاح المجتمع وتحديثه (علي زيد الزعبي، ٢٠٠٩: ٢٣١). ولقد أسهم المجتمع المدني بخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في القيام بالعمل الخيري الذي يهدف إلى الحد من الفقر، التركيز على العمل التنموي الذي يهدف إلى تحقيق التمكين وإتاحة فرص الحراك الاجتماعي بالتعاون مع أجهزة الدولة في المجتمع.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن هناك عوامل خارجية وأخرى داخلية لعبت دوراً في غياب وتهميش بعض فئات المجتمع المصري، وقد تمثلت هذه العوامل الخارجية في العولمة وسياسات الإصلاح الاقتصادي، بما فرضته من سياسات وقيود في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أدت إلى ما يطلق عليه "أزمة التخلف" بأبعادها التي زادت الوضع سوءاً وتدهوراً في بلدان العالم النامي بصفة عامة، والمجتمع المصري بصفة خاصة. وفيما يتعلق بالعوامل الداخلية كانت السياسات الاجتماعية في مصر من أبرز العوامل التي أدت إلى تهميش بعض فئات المجتمع المصري، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر (أحمد مجدي حجازي، ٢٠١٠: ١٢). ومما لا شك فيه أن أي منظمة من منظمات المجتمع المدني تهدف إلى تنمية الإنسان وتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يجعل لبرامج تلك المنظمات أثراً في المستفيدين منها، ويجعلها تؤثر بدورها في المجتمع. ومن هنا تأتي إشكالية الدراسة في تحليل دور مؤسسة عمّار الأرض والتعرف على ما إذا كانت المؤسسة تعمل بالفعل من أجل مكافحة الفقر، وإبراز مدى فعالية مؤسسة عمّار الأرض في شتى المجالات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتعرف على المعوقات التي واجهت المؤسسة وكيفية التصدي لها.

ثانياً - الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة:

أ- الأهمية النظرية للدراسة:

- ١- الإسهام في تقديم دراسة علمية تساعد في معالجة مشكلات الفقر من خلال رؤية شاملة تتناول كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٢- الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في السياسات التنموية؛ لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري.
- ٣- تفيد هذه الدراسة في الإثراء العلمي والمعرفي؛ وذلك لعدم وجود دراسات وبحوث عن مؤسسة عمّار الأرض ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

ب- الأهمية التطبيقية للدراسة:

- ١- التعرف على الآليات والوسائل المستخدمة من المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة في ظل عصر التطور التكنولوجي والانفتاح في تقديم خدمات منظمات المجتمع المدني.
- ٢- التعرف على نقاط الضعف لدى منظمات المجتمع المدني ومدى نجاح برامجها في مكافحة الفقر.
- ٣- الوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات، التي قد تسهم في مساعدة منظمات المجتمع المدني على تطوير دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في "التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة "مؤسسة عمّار الأرض نموذجاً"، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، هي:

- ١- تحليل برامج مؤسسة عمّار الأرض التي تسهم في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- ٢- الكشف عن الوسائل والآليات التي تستخدمها المؤسسة في تنفيذ برامجها.
- ٣- رصد أبرز الصعوبات والمعوقات التي تقف حائلاً أمام تنفيذ البرامج.
- ٤- دراسة الفئات المستفيدة من أنشطة المؤسسة.
- ٥- تقديم مقترحات لتحسين أداء المؤسسة وتطوير دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من بعض المقولات النظرية التي تسهم في فهم وتحليل الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في المجتمع، وتتمثل في:

١- نظرية الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion Theory:

لقد اختلف العلماء في وصف الاستبعاد الاجتماعي؛ حيث انه مصطلح واسع، وهناك مجموعة كبيرة من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ظهوره في المجتمع، وفيما يلي أبرز مقولات العلماء حول الاستبعاد الاجتماعي:

يرى روبن Robin أن وحدة الاستبعاد الاجتماعي في المملكة المتحدة تميل إلى التركيز على الأفراد؛ حيث إن الاستبعاد الاجتماعي هو اختصار لما يمكن أن يحدث عند الأفراد أو المناطق التي تعاني من مجموعة من المشاكل المرتبطة مثل البطالة، وضعف المهارات، والدخل المنخفض، والسكن الفقير، وسوء الحالة الصحية والبيئية وقلة التعليم. كما ذهب أيضاً إلى أنه يوجد أكثر من ١٥ نوعاً من الاستبعاد، ومن بين هذه الأنواع التهميش الاجتماعي، والحرمان المادي، وقبول الحد الأدنى من الحياة، والاستبعاد



من الأسرة والمجتمع، والاستبعاد من دولة الرفاهية، والفقر على المدى البعيد، والاستبعاد السياسي والاقتصادي، والاستبعاد من سوق العمل) (Robin Peace, 2001: 22).

وأشار سايمون بيرجس Saimon Bergs وكارول بروبر Carol Brober أن الفقر هو المرحلة التي تسبق الاستبعاد الاجتماعي، وأن الفقر النسبي قد زاد زيادة حادة منذ أواخر السبعينيات، وكانت الزيادة في الفقر أكبر بين الأسر ذات الأطفال، وأن الفقر يمكن أن يترك آثاراً بعيدة المدى في مجال التعليم وسوء وضع الأفراد (الذين عانوا من الفقر في طفولتهم) في سوق العمل (جون هيلز وآخرون، ٢٠٠٧: ١٩٩). ويوضح تاونسند Tawnsend في دراسته الكلاسيكية عن الفقر واستخدامه تعريفاً متعدد الأبعاد للحرمان، وتعريفاً متعدد المستويات للموارد، أن الحرمان النسبي هو فقدان أو نقصان كل من الأغذية، ووسائل الراحة، والسلع والخدمات، والأنشطة الشائعة والمعتادة في المجتمع. فإذا كان الأشخاص محرومين من الموارد التي تمكنهم من الوصول إلى هذه الظروف المعيشية التي يحققون بها عضويتهم في المجتمع فإنهم فقراء (جون هيلز وآخرون، مرجع سابق: ٢٧).

وترى صوفي بسيس Sophie Bessis أن الاستبعاد الاجتماعي لا يعني بالضرورة نقص المال- رغم أن المال عامل أساسي في نسبه وشكله- بل هو أيضاً حرمان من الموارد والحقوق، بالإضافة إلى عدم مشاركة الفرد في الأنشطة المجتمعية. (Sophie Bessis, 1995, 7) ويرى بوركهارت Burchardt أن الاستبعاد الاجتماعي هو عدم مشاركة الأفراد في الأنشطة الاجتماعية الأساسية، وأنه متعدد الأبعاد، مثل عدم القدرة أو عدم التمكن من شراء السلع والخدمات وامتلاك مسكن جيد، وعدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية مثل إتاحة فرص العمل، ومستوى الدخل، والتعليم، والخدمات العامة (Burckhardt et al, 2002:30).

ومما سبق ترى الباحثة أنه بالرغم من تباين آراء العلماء حول الاستبعاد الاجتماعي فإن هناك اتفاقاً بينهم على أن الفقر ونقص الموارد من أهم أسباب الاستبعاد الاجتماعي وفي نفس الوقت هو نتيجة له، ويعد الفقر مؤشراً لوجود الاستبعاد الاجتماعي، وهذا يتوافق مع أهداف منظمات المجتمع المدني التي تستهدف الفئات الأكثر فقراً والمهمشة والتي تحتاج إلى تنمية، ومحاولة تحقيق تنمية مستدامة لتلك الفئات المستهدفة من قبل برامجها، وأن العوامل التي تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي هي ذاتها التي تسعى أهداف برامج منظمات المجتمع المدني للقضاء عليها ومكافحتها، مثل نقص الموارد والحرمان من الخدمات الأساسية ونقص مستوى دخل الأفراد وتدني المستوى التعليمي والصحي والمستوى المعيشي من حيث المسكن، وتوضح نظرية الاستبعاد الاجتماعي الفئات التي تعاني أقصى درجات الحرمان، وهو ما يحتاجه البرنامج في البداية من أجل تحديد الفئات المستهدفة، كما تساعد نظرية الاستبعاد الاجتماعي في تقييم برامج مكافحة الفقر من خلال معرفة ما إذا كانت هذه البرامج استهدفت الفئات الأكثر فقراً واحتياجاً أو أن هناك قصوراً في استهداف فئاتها.

ومن خلال العرض السابق لأبرز آراء علماء نظرية الاستبعاد الاجتماعي يمكن الوقوف على مظاهر الاستبعاد فيما يلي:

• أن الاستبعاد متعدد الأبعاد مثل عدم القدرة أو التمكن من شراء السلع والخدمات وامتلاك مسكن جيد.

• عدم القدرة على المشاركة الاقتصادية وذلك لعدم الحصول على فرصة عمل.
الحرمان من الخدمات والحقوق (التعليمية، والرعاية الصحية والمشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية).

• الزيادة في الفقر أكبر بين الأسر ذات الأطفال.

• الفقر يمكن أن يترك آثاراً بعيدة المدى في مجال التعليم ومن بعده في سوق العمل.

٢- نظرية المنظمات Organization Theory:

قدم ماكس فيبر أول تفسير منهجي للمنظمات، فهو يعتبرها سبيلاً لتنسيق أنشطة الأفراد وما ينتجونه من سلع بأسلوب مستقر ومستمر عبر الزمان والمكان. وقد أكد على أن نمو المنظمات يعتمد على السيطرة على المعلومات، وشدد على الأهمية المركزية للكتابة، وأنها تحتاج لتدوين القواعد والقوانين التي تساعد على أداء أهدافها (أنتوني جينز، ٢٠٠١: ٤٠٨). وتهتم نظرية المنظمات بدراسة كيفية تنظيم الأشخاص، حيث ترى chris argyris أن المنظمة من المنظور الاجتماعي، بأنها وحدات اجتماعية تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع بكفاءة وفاعلية وتحقيق أهداف العاملين فيها، وأن هناك تنوعاً بين اهتمامات تلك المنظمات لتغطي أغلب الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وهناك نوعان من المنظمات: منظمات الرعاية الاجتماعية، ومنظمات التنمية. وهي تتمثل في جماعة من الأشخاص يتفاعلون معاً، وتحقق المنظمة ثلاثة أنواع من الأنشطة: تحقيق الأهداف، والحفاظ على الأنساق الداخلية للمنظمة، التكيف مع البيئة الخارجية (al) (1992:22, Robert, C. Ford, et al).

وحدد كاستلز castels ثلاث خصائص رئيسة للمنظمات تتمثل في: أولاً مجموعة لها هويتها الاجتماعية ولذلك لها معنى عند جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، وثانياً تتميز بالتنسيق، حيث يتم ترتيب وتنسيق سلوك الأفراد، وثالثاً موجهة، حيث يتم توجيهها نحو هدف معين (Richard L.Daft, 2010: 22).

وتختلف مداخل دراسة وتحليل المنظمات وفقاً لاتجاهات ومراكز اهتمام كل عالم، حيث أن مستويات التحليل للمنظمة تتمثل في: أولاً مستوى تحليل الدور وهنا ينظر إلى المنظمة على أنها مجموعة من الأدوار الرسمية وغير الرسمية، ثانياً مستوى التحليل البنائي ويرتكز على دراسة تحليل الخصائص البنائية للمنظمة (مثل) تقسيم العمل والاتصال والتنسيق وغيرها، وثالثاً مستوى التحليل التنظيمي، ويرتكز هذا التحليل على دراسة المنظمة ككل، بدلاً من التركيز على أفراد أعضاء المنظمة،



كما يولي اهتمامه بالخصائص الخاصة بالمنظمة ووضعها الوظيفي ويعد هذا المستوى أكثر شمولية في تحليل المنظمة (حسني إبراهيم الرباط وآخرون، ٢٠٠٠: ٦٨).

ويمكن تحديد وظائف المنظمات على النحو الآتي (منال طلعت محمود، ٢٠١٤: ١٩٧):

- تنمية المشاركة بين أفراد المجتمع.
 - تقديم الخدمات بشكل مبسط وسريع وفعال.
 - القيام ببرامج تدريب مستمرة للعاملين.
 - العمل على حماية المجتمع من المشكلات التي تهدد أمنه واستقراره
- ويمكن تناول أهم مؤشرات الأداء التنظيمي كما وضحتها ماكرسون، باباري فيما يأتي (8: Macpherson, N. & Pabari, M., 2004):

• **فاعلية المؤسسة:** والتي تتحقق بنجاح المؤسسة في تحقيق الغرض من وجودها، والذي يتضح في نظامها الداخلي ورسالتها وأهدافها العامة.

• **كفاءة المؤسسة:** وتتمثل كفاءة المؤسسة في الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية للوصول إلى الأهداف، والتعرف على ما إذا كانت المؤسسة تنفذ أنشطتها بتكاليف تتلاءم مع المخرجات، وهل المخرجات للأنشطة والبرامج تتلاءم مع حجم العاملين في المؤسسة، بالإضافة إلى ما إذا كانت الأنشطة والبرامج تتم في الوقت المحدد لها والكافي لتنفيذها.

• **الارتباط والملاءمة:** وهما معرفة مدى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة كمًّا وكيفًا، وهل المنظمة تختار برامجها وأنشطتها بما يتلاءم مع احتياجات الفئات المستهدفة.

• **الاستدامة:** وتعكس الاستدامة قدرة المؤسسة على تجنيد الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة وهل لديها القدرة على تقديم خدماتها لمستفيديها بنفس الكفاءة والفاعلية.

وتوضح أماني قنديل أن تقييم أحد برامج أو مشروعات منظمات المجتمع المدني، لا يتم من فراغ وإنما يمكن قياس فعالية منظمات المجتمع المدني من خلال ما يأتي (أماني قنديل وآخرون، ٢٠٠٨: ٣٦):

• **قياس الاستدامة:** ويعد هذا البعد مهمًا جدًا؛ حيث يعتمد على قياس استمرارية واستدامة برامج ومشروعات منظمات المجتمع المدني، وذلك بالتركيز على:

- القدرة على اكتساب مصادر تمويل ذاتية، في مقابل الاعتماد على موارد خارجية.

- القدرة على تعبئة المتطوعين، وتوظيفهم بالشكل المناسب لتفعيل قدرات المنظمة.

- الشراكات مع الحكومة أو القطاع الخاص.

• **قياس الانعكاسات:** وهنا يتم اختبار قدرة المنظمة على الوصول إلى المستهدفين من برامجها،

وفي إطار الأهداف التي تتبناها، وذلك بالتركيز على:

- حجم الفئات المستهدفة التي استفادت من برامج المنظمة.

- حجم الإسهام الاقتصادي للمنظمة، كتوفير فرص عمل، والإسهام في الدخل القومي.
- توافر قواعد وقوانين يتم احترامها داخل المنظمة والعمل بها.
- مدى توافق برامج وأنشطة المنظمة مع أولويات واحتياجات المستهدفين، وتحقيق تنمية الفئات المستهدفة.

ومما سبق ترى الباحثة أن هناك اتفاقاً بين مؤشرات الأداء، ورغم الاختلاف في تصنيف المؤشرات فإنها جميعاً تؤكد عدة محاور رئيسة في عمل المؤسسة مثل: تحقيق الأهداف، والاستخدام الأمثل من المؤسسة لمواردها المالية والبشرية، وكذلك قدرة المؤسسة على الاستمرار، مع الحفاظ على جودة تقديم خدماتها بما يحقق الرضا للمستفيدين ولتنمية المجتمع. ويمكن للدراسة الحالية الاستفادة من نظرية المنظمات من خلال دراسة مؤسسة عمّار الأرض بالاعتماد، على مستوى تحليل الدور وتحديد الأدوار الرسمية وغير الرسمية للمؤسسة، ومدى تحقيقها لتلك الأدوار، إضافة إلى استخدام مستوى التحليل البنائي الذي يركز على دراسة الخصائص البنائية للمؤسسة من تقسيم العمل والتنسيق بين الأقسام وغيرها، ومدى مساهمة ذلك في تحقيق أهداف المؤسسة ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

٣- مقولات نظرية للأمن الانساني Human Security:

إن الأمن الإنساني أصبح محل اهتمام العديد من البلدان ومؤسسات المجتمع المدني، حيث وضع في الحسابان حقوق الإنسان في التحرر من الخوف والحاجة، وتحقيق الكرامة الانسانية، والذي يمكن فهمه من خلال مجموعة من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان) عبدالجبار احمد وآخرون، دت، ٥٥):

- **التحرر من الخوف:** أي وجوب وجود الحماية من الخوف من الأحداث المستقبلية، وذلك لعدة أسباب منها: القهر، العنف، الإقصاء والتهميش والظلم والاستبعاد.

- **التحرر من الحاجة:** أي عدم الحرمان من الحصول على الاحتياجات الأساسية للإنسان، ويعد الحرمان مفهوماً واسعاً، وقد يدخل في كافة المجالات، ومنها: حرمان الإنسان من الحصول على أبسط حقوقه التي تجعله يحيا حياته بأمان واستقرار، ويشكل الحرمان الاجتماعي مشكلة كبيرة في حياة الإنسان تجعله فاقداً لأهم شيء يعزز إنسانيته، وهو التفاعل الجدي والبناء في المجتمع أو الوسط الذي يعيش فيه.

- **التحرر من أجل تحقيق الكرامة الإنسانية:** بمعنى تحقيق قدر كبير من الكرامة الإنسانية وعلاقة احترام متبادل بين كل الأطراف.

لقد ظهرت العولمة لتدعم نظرية الأمن الإنساني، وتقف بجانب الدول القوية على حساب الدول الضعيفة. وعلى العكس مما كان من المفترض أن يحدث من عدل ومساواة وديمقراطية واستقرار عالمي نتيجة لتطبيق العولمة، فإن العالم يشهد حالياً انعداماً للاستقرار وافتقاراً للأمن الجماعي والديمقراطية والإنصاف والتقارب بين الشعوب، بل افتقاراً لإنسانية الإنسان ذاتها، فقد تبذلت الاتصالات المباشرة بين البشر بمجموعة من الرسائل عبر الأسلاك المعقدة، فافتقد الإنسان إلى المعايير الأخلاقية خلال



مرحلة الحداثة التي مر بها العالم، والتي كانت في غاية التسارع، وافتقدت كل المعايير والضوابط التي تنظم الصراع غير المتكافئ بين قوى تملك القوة والسلطة والإمكانات المادية وبين جزر تبحث عن مكان في زمن اللامكان (أحمد مجدي حجازي، ٢٠٠٥: ٢٠٠).

وينتمي "أنتوني جينز" إلى نفس التيار السابق؛ فهو يرى أن العولمة مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية التي تتبناها القوى العظمى عالمياً؛ من أجل تغيير نمط الحياة اليومية في البلدان النامية. و التطورات التي حدثت لنظريات حقوق الإنسان والتطور الهائل الذي شهده هذا المجال، فأصبح الفرد هو اهتمام المجتمع الدولي؛ وإعلاء قيمة الفرد الاجتماعية والحفاظ على حقوقه تعد أهم أولويات السياسة الدولية، فقد طرأ على مفهوم الأمن الإنساني العديد من التغيرات، سواء فيما يتعلق بمن يتم تأمينه؟ وبماذا يتم هذا التأمين؟ وكيف تتم عملية التأمين؟ وهو ما حفز البحث عن مفهوم جديد يحتوي على أبعاد أكثر للأمن، فلم تعد الدولة هي الهدف من التأمين، بل أصبح تأمين الفرد هو الوحدة الأساسية للأمن التي لا يمكن إغفالها أو اختزالها. (Brown, Seyom, 2000:124) وسوف يتم الاستفادة من تلك المقولات النظرية للأمن الإنساني في البحث الحالي، وذلك من خلال دراسة الفئات المستهدفة والمهمشة والتعرف على الاحتياجات الأساسية لها، ومدى سد تلك الاحتياجات، حيث التحرر من الخوف من المستقبل وما يحدث به، والتحرر من الحاجة إلى الدعم الدائم من منظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال تحقيق التنمية لهم ومكافحة الفقر، وأخيراً محاولة تحقيق الكرامة الإنسانية لهم والعيش برفاهية.

خامساً: الدراسات السابقة:

القسم الأول: الدراسات التي اهتمت بدور منظمات المجتمع المدني في المجتمع:

١- أمانى قنديل (٢٠٠٥) مؤسسات المجتمع المدني ووظائف الدمج الاجتماعي والاقتصادي

والسياسي: حالة مصر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على وسائل الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وإلقاء الضوء على الوظائف الحيوية لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق هذا الدمج للمواطن المصري، وتقييم مدى فعاليتها داخل المجتمع المصري. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأوضاع المنظمات غير الحكومية، معتمدة على السرد التاريخي والتطور الذي لحق بهذه المؤسسات منذ نشأتها. من أبرز نتائج الدراسة: أن هناك تفاوتاً في موقف مؤسسات المجتمع المدني إزاء قضيتين هما: العدل الاجتماعي ومكافحة الفقر من جهة، وقضية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من جهة أخرى. أن هناك أزمة فيما يتعلق بوجود المرأة والشباب ومشاركتها في المجتمع المدني، وضرورة تعميق الثقافة المدنية؛ لأنها ثقافة الحوار والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢- جوزيف حنا Joseph Hannah (2007) ، المنظمات المحلية غير الحكومية في فيتنام:

التنمية والمجتمع المدني والعلاقات بين الدولة والمجتمع.

هدفت الدراسة إلى فهم وتحديد مفهوم المجتمع المدني في فيتنام، ودوره في الأيديولوجية السياسية الفيتنامية والصراع الذي يدور حولها، واعتمدت الدراسة على النظرية الليبرالية الجديدة ونظرية المجتمع المدني والتنمية الدولية. واستخدمت منهج المسح التحليلي، توصلت الدراسة إلى أنه يصعب رؤية دور المجتمع المدني في الأنشطة اليومية الدنيوية أو على الأقل نادرًا ما يُعبر عنه في الأحداث اليومية للفلاحين. وأن النماذج المقدمة من المجتمع المدني لا تتوافق مع الواقع التقليدي للمجتمع، وذلك من خلال التركيز على أنشطة ودور الفاعلين المختلفين في المجتمع.

٣- ندى محمد مصطفى محمود (٢٠١٨)، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية

البشرية: دراسة حالة مؤسسة مصر الخير.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات التنموية التي تواجه المجتمع، ومناقشة أهم المشاكل التي تواجه قطاع المجتمع المدني، وتوجهت الدراسة نظريًا من المدخل الاقتصادي، والتمكين الاقتصادي، ورأس المال الاجتماعي. ومنهجياً اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على دراسة الحالة بمقابلة ١٠ حالات من المسؤولين والقائمين بأعمال المؤسسة، و١٠ حالات من المستفيدين من خدماتها وبرامجها. ومن النتائج التي توصلت إليها: أن النتائج تسهم في تحقيق أهداف التنمية بسعيها نحو تحقيق كل من التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. أن من أهم العوائق والصعوبات التي تواجه المؤسسة وتحول دون تنفيذها لأهدافها التنموية مشكلات نقص التمويل والدعم المادي والانفاق على المشروعات. أن التمويل الذاتي للمنظمات يجعلها أكثر قوة وحيوية في مواجهة تنفيذها لبرامجها التنموية. ضرورة تفعيل الدور التنموي لمنظمات التنمية داخل المجتمع المصري بحيث يكون العمل الاجتماعي بشكل أكثر تعاونًا وتنسيقًا وشراكة بين الدولة ومؤسسات التنمية وبين مؤسسات التنمية بعضها البعض عن طريق إقامة شبكة علاقات مؤسسية بصورة أكبر وقاعدة بيانات مشتركة بين الجهات التي تقدم خدمات متشابهة لسهولة تلبية الخدمات للمحتاجين وتقديم المساعدات العاجلة والطارئة.

القسم الثاني: الدراسات التي اهتمت بتناول قضايا التنمية المستدامة ومدى

تحقيقها في المجتمع.

١- أسماء أسامة خليفة (٢٠١١)، إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في التخفيف من

حدة المشكلات البيئية التي تواجه التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات الجمعيات الأهلية في الحد من المشكلات البيئية التي تؤثر في تحقيق التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام المسح الشامل والمسح بالعينة. وتوصلت الدراسة: التأكيد على أن الجمعيات تقدم العديد من المشروعات البيئية التي يمكنها التخفيف من



تلك المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع، ومن ثم رفع المستوى الاقتصادي للأفراد، وبرامج التوعية وإن كانت الجمعيات تولي اهتماماً أكبر للقيام بالمشروعات البيئية. تقدم الجمعيات الأهلية خدمات بيئية للتخفيف من المشكلات التي يعاني منها المجتمع، مثل تركيب (مرحاض صحي، وتنقية مياه الشرب)، كما تعمل على وضع الحلول والمقترحات والآليات لمواجهة تلك المشكلات. بعض الجمعيات تقدم مشروعاً واحداً فقط في حين أن هناك جمعيات أخرى تقدم أكثر من خدمة ومشروع بيئي.

٢- أريال فيزبين Ariel Fiszbein (2014)، الدعم الاجتماعي والحد من الفقر: الأنماط

العالمية وبعض الأهداف.

هدفت الدراسة إلى التعرف على قدرة برامج الدعم الاجتماعي في الحد من الفقر، والتعرف على الأنماط العالمية وأهدافها في الحد من الفقر، وأطلقت الدراسة من نظرية الاستبعاد الاجتماعي. وأعدمت منهجياً على طريقة التحليل الثانوي من خلال تحليل مجموعة من البيانات المستمدة من البنك الدولي، تضم أكثر من ٥٩ دولة على مستوى العالم، واعتمدت على المقابلة للمقارنة بين هذه البلدان بالنسبة للدعم الاجتماعي الذي طوره البنك الدولي. وتمثلت نتائج الدراسة في: أصبحت برامج الدعم الاجتماعي تمنع حوالي ١٥٠ مليون شخص من الوقوع في فجوة الفقر، النصف من البلدان منخفضة الدخل يمكن أن تخفض فجوة الفقر لديهم، حيث تعد برامج الدعم الاجتماعي جزءاً من كفاية الميزانية، ولا تستهدف الكفاءة.

٣- عمرو سمير (٢٠٢١)، برامج المساندة الاجتماعية في المجتمع المصري: دراسة تقويمية

لبرنامج تكافل وكرامة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية لبرنامج تكافل وكرامة، وتقويم البرنامج للتعرف على قدرته في دعم الفئات الأكثر فقراً، والتعرف على نقاط القوة والضعف بالبرنامج، للوصول إلى تصور مقترح لتحسين البرنامج وزيادة العائد الاجتماعي والثقافي منه من خلال تلافي نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، والتعرف على أهداف البرنامج والفئات المستهدفة ومعايير القبول والرفض بالبرنامج. وأطلقت الدراسة من نظرية التحديث والاستبعاد الاجتماعي ونموذج ستفليم التقويم الشامل cipp، وإعتمدت منهجياً على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام أداة الاستبيان ودليل المقابلة ودليل دراسة الحالة، وتم التطبيق بمحافظة بني سويف على عينة عمدية من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بواقع (٢٠٠) مفردة، وتطبيق دليل مقابلة مع (٥) موظفين عاملين على تنفيذ البرنامج بوحدة الشؤون الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أكدت الدراسة على قدرة البرنامج على إحداث تغيير إيجابي على مستوى معيشة المستفيدين وخاصة فيما يتعلق بالغذاء والتعليم والصحة. أنه بالرغم من حدوث تغيير إيجابي في المستوى المعيشي للمستفيدين فإن هناك العديد من مواطن الضعف والقصور التي أدت إلى عدم

الاستفادة القصوى من البرنامج، وكذلك قدرته على الوصول لكافة المستحقين، قصور البرنامج في البعد التوعوي والتثقيفي، الذي كان من المفترض الاهتمام به والعمل على تنفيذه لإجبار الأسر على الالتزام به لتحقيق التطور على مستوى الأجيال القادمة واختراقها لثقافة الفقر وقدرتها على الخروج من دائرة الفقر والعوز والحرمان. عدم اهتمام البرنامج بتنمية مهارات وقدرات الأجيال الحالية لتستطيع استكمال حياتها دون الحاجة إلى برامج مساندة.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

- ١- **منهج الدراسة:** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف برامج وأنشطة مكافحة الفقر في مؤسسة عمار الأرض ودور تحقيق التنمية المستدامة، وتحليل مواطن الضعف في تحقيق البرامج، والتعرف على الفئة المستهدفة للمستفيدين من البرامج.
- ٢- **أدوات الدراسة:** تستند الدراسة إلى أداة المقابلة المتعمقة مع العاملين في المؤسسة والقائمين على تنفيذ البرامج، للتعرف على آليات تنفيذ البرامج والصعوبات التي تواجه العاملين، أثناء التنفيذ، والوسائل المتبعة للتغلب عليها والمقترحات لتحسين البرامج من وجهة نظرهم. وأداة الاستبيان بالتطبيق على المستفيدين.
- ٣- **عينة الدراسة:** تم تطبيق دليل مقابلة مع عدد (٥) من العاملين في المؤسسة القائمين على تنفيذ البرامج، مع مراعاة تنوع مفردات العينة بين المديرين ومسؤولي التنفيذ.. وطبقت أداة الاستبيان على عدد (٢٠٠) مفردة من المستفيدين من برامج وأنشطة مكافحة الفقر بمؤسسة عمار الأرض.

المحور الثاني: منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة:

لا أمان لمجتمع يزداد فيه الجوع والفقر والحرمان البشري، ولا مستقبل لوطن يتعاضم فيه الشعور بالعجز لدى مواطنيه، ولا استقرار لبلد يفتقد العدالة في اقتسام الثروة الوطنية، ولا تنمية مجتمعية في دولة تتعاضم فيها أعداد الأطفال المحرومين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية. فهل تعي الحكومات المحلية أن تهميش أجيال المستقبل هو الخطر القادم الذي يهدم أسس الاستقرار الاجتماعي؟! وتتفق معظم التنبؤات البحثية على أن قضايا الفقر والحرمان البشري ستظل تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه مشروعات التنمية على الصعيد الدولي، في زمن تتعاضم فيه الهوة بين الأغنياء والفقراء، وتتصاعد فيه آليات الهيمنة بفعل العولمة الكاسحة التي تجوب العالم، وتعد منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والجمعيات الأهلية، هي الشريك الرئيس للحكومة في التنمية المجتمعية، وذلك بالاهتمام بتنمية الفرد وتطوير وعيه الثقافي ومستواه الاجتماعي (أحمد مجدي حجازي، ٢٠١١: ١١) لذلك تسعى الباحثة في هذا المحور إلى عرض المفاهيم الأساسية للدراسة:

١- المجتمع المدني Civil Society:

يُعرف تقرير التنمية البشرية المجتمع المدني بأنه الحلقة التي تدور فيها الأعمال الجماعية الطوعية



حول المصالح والأغراض والقيم المشتركة، فهو بمنزلة فضاء خاص في المجتمع يلتقي فيه الناس على صعيد واحد لكي يتناقشوا ويشكلوا مجموعات، ويعملوا على التأثير في المجتمع الواسع، وبهذا المعنى يمكن النظر إليه بوصفه الأساس الذي يقوم عليه رأس المال الاجتماعي، فهو يتكامل مع السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، ووسائل الإعلام المستقلة، لكي يهيئ الظروف الضرورية من أجل ازدهار التنمية والديمقراطية، وكثيراً ما يستجيب لقضايا العدالة الاجتماعية التي تحيد عنها المؤسسات (الهادفة إلى الربح) تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٨: ٤).

وعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه مجموعة من المنظمات التي ينضم إليها الأفراد أو الأعضاء بمحض إرادتهم ووفق شروط يضعها من يؤسسون تلك المنظمات، وقد تكون تلك المنظمات رسمية أو شبه رسمية (سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٢: ١٢). وتُشير إيمان حسن إلى أن المجتمع المدني جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في مختلف الميادين من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة، أي أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية (إيمان حسن، ٢٠١٧: ٨). وبهذا يعرف المجتمع المدني إجرائياً بأنه مجموعة المنظمات غير الهادفة للربح التي تعمل كشريك لمنظمات الدولة ووزارتها المختلفة، بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والصحية لفئات المجتمع المختلفة والمهمشة، ومصادر تمويلها إما جهود ذاتية وتبرعات محلية وإما منح ومعونات خارجية، وهي تعمل ضمن قوانين تنظم عملها، وتخضع لرقابة وزارة التضامن الاجتماعي.

٢- التنمية المستدامة Sustainable Development:

يُعرف قاموس علم الاجتماع التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يتعرض للخطر، وقدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها (جوردون مارشال وجون سكوت، ٢٠٠٧: ٤٤). وتُعرفها سمية رمدوم بأنها الاستثمار في الموارد البشرية باعتبار أن الإنسان يشكل مركز العملية التنموية، بضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي المتحقق بعدالة وعلى نطاق واسع وإعطاء الفرص للجيل الحاضر والجيل المقبل للمشاركة فيها، وترعى نظم الطبيعة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية (سمية رمدوم، ٢٠١٧: ٢).

ويشير أحمد الملاوي إلى أن التنمية المستدامة هي التي تحقق التوازن بين النظام الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وتحقيق النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة دون أن يؤثر التطور في أي نظام من الأنظمة الأخرى (أحمد الملاوي، ٢٠١١: ٢٢).

وبهذا تعرف التنمية المستدامة إجرائياً بأنها تلك الأنشطة الموجهة للفئات المهمشة والفقراء، من أجل تنميتهم وتحسين مستوياتهم المعيشية، ولا تقف عند حد تقديم المساعدات العاجلة، بل تسعى إلى تنمية قدراتهم ومهاراتهم من خلال خلق فرص تعليمية لهم، أو تقديم لهم مشاريع متناهية الصغر لتحسين مستوياتهم الاقتصادية وعدم احتياجهم للمساعدة في المستقبل.

المحور الثالث: برامج وأنشطة مكافحة الفقر بمؤسسة عمّار الأرض.

يسعى هذا المحور إلى الوقوف على برامج مؤسسة عمّار الأرض بوصفها إحدى منظمات منظمات المجتمع المدني، ودورها في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال أربعة عناصر أساسية:

العنصر الأول خصائص العينة:

تم تطبيق الدراسة على (٥) من العاملين بالمؤسسة والقائمين على تنفيذ البرامج والإشراف عليه. واتضح من خلال التطبيق الميداني أن نسبة الذكور (٦٠٪) مقابل (٤٠٪) من الإناث، ومعظم الذكور يعملون في الوظائف التنفيذية، في حين يعمل الإناث في الوظائف التخطيطية والإشرافية. وفيما يتعلق بالسن، تبين أن معظم العاملين في المؤسسة من الشباب، حيث أن (٤٠٪) تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ عامًا، وبنفس النسبة (٤٠٪) تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ إلى أقل من ٣٥ عامًا، في حين أن (٢٠٪) يتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ إلى أقل من ٤٥ عام. كما تميز العاملين بالمؤسسة بالمستويات التعليمية المرتفعة، فجميعهم ممن يحملون شهادات جامعية وفوق جامعية، حيث إن نسبة (٨٠٪) يحملون مؤهلاً جامعيًا، و(٢٠٪) يحملون مؤهل فوق جامعي. وعن طبيعة وظائف العاملين تبين أن (٤٠٪) مسئولون عن تنفيذ البرامج ميدانيًا، و(٢٠٪) مسئولون عن المتابعة والتقييم، و(٢٠٪) مسئولون عن إدارة المؤسسة (مدير تنفيذي)، و(٢٠٪) مسئولون عن إدارة البرامج.

العنصر الثاني برامج مكافحة الفقر:

تعتمد مؤسسة عمّار الأرض في مكافحتها للفقر على تنفيذ عدة مشاريع تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية هي، مشاريع تنمية وتحسين البنية التحتية لأماكن إقامة المستفيدين، وتنقسم إلى مشروعين أساسيين أولهما خاص بتوصيل المياه وإنشاء دورات مياه آدمية، والثاني خاص ببناء وتعديل أسقف المنازل، حيث ذكرت حالة (ر.م) "احنا عندنا مشروعين لتحسين حالة السكن وهما ستر وغطا اللي بنعدل منه اسقف البيوت لان في ناس كتير مش بيكون عندم سقف امان يعيشوا تحته، وكمان عندنا مشروع نهر الخير وده بنوصل من خلاله مياه وبنبي الحمامات لأهالينا الفقراء اللي عايشين في القرى". وتهتم المجموعة الثانية من المشروعات بتقديم المساعدات العاجلة للأسر المستحقة، وتتمثل هذه المساعدات في المساعدات الغذائية وتسليم الأسر الغطاء الكافي لحمايتها من البرد في الشتاء، حيث ذكرت حالة (ع.س) "احنا عندنا كمان برامج للمساعدات العاجلة عشان نساعد الأسر على سد احتياجاتهم من الغذاء، فاحنا بنقدم لهم شنت فيها أكل يكفيهم خصوصًا في المواد الأساسية زي الزيت والسكر والأرز والمكرونه وغيرها، وكمان بنقدم ضمن برامج المساعدات بطاطين عشان برد الشتاء فبنحاول نوفر لهم الحاجات اللي مش هيقدروا يشتروها بسبب الفقر وهي بالنسبة لهم ضرورية جدا ميعرفوش يعيشوا من غيرها زي الأكل أو البطاطين" وتهتم المجموعة الثالثة من البرامج بتنمية الأفراد (الموارد البشرية) من خلال العمل على تحسين



أوضاعهم الصحية والتعليمية والبنية النفسية للأطفال، فيتم تقديم مجموعة من البرامج التي تركز بشكل أساسي على الفرد وتكون موجهة لفئات محددة، ففي برامج التعليم والصحة النفسية يكون الأطفال هم الفئة المستهدفة، في حين أنه في البرامج الصحية يكون المرضى هم الفئة المستهدفة في أي فئة عمرية، حيث ذكرت حالة (ا.ع) " احنا كمان عندنا برامج للتعليم ودي بتركز فيها على الأطفال من سن التعليم قبل المدرسي من خلال إلحاقهم في حضانات احنا عاملينها في بعض القرى، وبنركز كمان على الطلاب في مراحل التعليم الأساسي من خلال تقديم المستلزمات الأساسية اللي بيحتاجوها زي اللبس والشنطة والأدوات وكمان بندفعلهم المصاريف، وكمان عندنا برنامج تاني للأطفال، وده بيركز على الترفيه واللعب وتحسين البنية النفسية للأطفال، خصوصاً اللي بيعانوا من مشاكل اجتماعية، واللي بيكونوا في دور الإيواء، وبنقدم ليهم رحلات ترفيهية وألعاب وزيارات متكررة لدعهم نفسيًا واجتماعيًا، وأضاف حالة (ر.م) «في برنامج مهم أوي بالنسبة لنا وهو باب الشفا وده بيقدم الدعم الطبي للمرضى سواء من خلال توفير الكشف ومصاريف العلاج والأجهزة التعويضية وكمان إجراء العمليات الطبية، وكمان طورنا البرنامج وخليناه أشمل بحيث يقدر يفيد عدد أكبر من خلال تجهيز بعض المستوصفات والمستشفيات القروية بالأجهزة الأساسية زي أجهزة الأكسجين وغسيل الكلى".

وتعمل المجموعة الرابعة على تقديم مشروعات لتنمية الموارد الاقتصادية للمستفيدين من خلال مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر لأرباب الأسر تساعد على تأمين دخل ثابت، حيث ذكرت حالة عاملين (م.ع) " احنا بنعمل مشاريع اقتصادية للأسر عشان تساعد في الدخل والمعيشة وده بيكون بناء على قدرتهم ومعرفتهم، يعني على حسب كل واحد منهم بيْفهم في أيه واحنا بعد كده بنعمل مشروع على حسب اللي بيْفهم فيه ويعرف يشتغل، في وبنتابعه عشان نضمن أن الدنيا ماشية معاه تمام وما فيش مشاكل مقابله"

العنصر الثالث: آليات تنفيذ البرامج وأبرز المعوقات

تعد آليات تنفيذ البرنامج من الأمور المهمة لضمان جودة البرنامج وقدرته على تحقيق أهدافه، وتعتمد مؤسسة عمّار الأرض في تنفيذ برامجها على عدة مراحل تبدأ بوضع المستهدف بناء على القدرات المادية المتاحة، ثم إجراء الأبحاث الميدانية وتحديد الأسر المستحقة للمساعدة وتحديد تفاصيل ما يُقدّم لهم من البرنامج، ثم مرحلة التحقق الميداني بإعادة الزيارة الميدانية مرة أخرى والتحقق من المعلومات، يليها معاينة الأعمال التنفيذية ووضع مقاييس العمل والتكاليف المادية الفعلية والمواد الخام التي تلزم للتنفيذ والمدة الزمنية وخطة العمل وغيرها من التفاصيل، ثم يبدأ بعد ذلك مرحلة التنفيذ نفسها وإيصال المساعدات للأسر المستحقة، وينتهي العمل بالتقييم الكلي للتنفيذ، حيث ذكرت حالة (م.ع) «احنا لما بنيجي نشتغل على أي برنامج الإدارة بتبلغنا الأول بعدد الحالات اللي محتاجين ننفذ

لهم، وده بيكون من خلال الفلوس المتاحة معاهم عشان نقدر نشغل بيها، وبعد كده بنكلم الدليل الميداني وبيكتب كشف بأسماء الناس اللي هانشتغل عليهم وبعدين بننزل نعمل معاهم أبحاث». وأضافت حالة (م.ج) «بعد ما بنعمل الأبحاث بنعمل لجنة مكونة من ٣ أفراد على الأقل وبنراجع فيها البحث ونقيمه ونتخذ قرار بقول او رفض الحالة، والحالات اللي بتتقبل بنعيد ليها الزيارة الميدانية تاني لتأكد من المعلومات، وبنطلب منهم ورق من جهات حكومية عشان نتأكد من أنهم مستحقين"، كما أضافت حالة (ع.س) «بعد التأكد من استحقاق الحالات ومراجعة الأوراق الحكومية لهم، يتم العمل على تنفيذ البرنامج فبننزل نرفع مقاسات التنفيذ، ونحدد الخامات المطلوبة والمدة الزمنية وغيرها من التفاصيل دي، وبنبدأ نصرف المبالغ المطلوبة، ونشتري الخامات، ونستكمل أعمال التنفيذ نفسها، والأعمال دي بتختلف على حسب البرنامج اللي بننفذه"

يتضح مما سبق أن المؤسسة تعمل ضمن مراحل عمل محددة لكل برامجها، كما أنها لم تغفل المتابعة والتقييم ضمن مراحل عملها، خاصة بعد انتهاء التنفيذ.

المحور الرابع: أثر برامج مكافحة الفقر بمؤسسة عمّار الأرض على المستفيدين

يهدف هذا المحور إلى الوقوف على تأثير برامج وأنشطة مؤسسة عمّار الأرض على المستفيدين، وما البرامج التي تم الاستفادة منها، ومدى رضا المستفيدين عن جودة الأعمال التي تمت لهم والخدمات التي قُدمت لهم.

١- الخصائص الديمغرافية للعيينة:

يسعى هذا المحور إلى الوقوف على الخصائص الديموغرافية للعيينة، وذلك على النحو الآتي:

جدول (١) يوضح توزيع أفراد العينة للمستفيدين حسب النوع

النوع	ك	%
ذكر	١٣١	٦٥,٥٠%
أنثى	٦٩	٣٤,٥٠%
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠%

تبين من خلال الجدول السابق أن نسبة الذكور بلغت (٦٥,٥٠%) بينما بلغت نسبة الإناث (٣٤,٥٠%)، ويُستنتج من ذلك أن نسبة الذكور كانت أكبر من نسبة الإناث وذلك لأن أغلب المستفيدين من الذكور.

جدول (٢) يوضح توزيع أفراد العينة للمستفيدين حسب الفئة العمرية للزوج

العمر للزوج	ك	%
أقل من ٢٥ عاماً	٠	٠%
من ٢٥ عاماً إلى أقل من ٣٥ عاماً	٢٢	١٣,٢٠%
من ٣٥ عاماً إلى أقل من ٤٥ عاماً	٤٦	٢٧,٥٠%



من ٤٥ إلى أقل من ٥٥ عاماً	٥٢	٣١,١٠%
من ٥٥ إلى أقل من ٦٥ عاماً	٣٣	١٩,٨٠%
٦٥ عاماً فأكثر	١٤	٨,٤٠%
الإجمالي	١٦٧	١٠٠%

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات ١٦٧، وليس إلى إجمالي العينة ٢٠٠. يوضح الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة ضمن الفئة العمرية للزوج من ٤٥ إلى أقل من ٥٥ عاماً، وذلك بنسبة (٣١,١٠%)، تلاها نسبة (٢٧,٥٠%) لمن تتراوح أعمارهم بين ٣٥ عاماً إلى أقل من ٤٥ عاماً، تلاها نسبة (١٩,٨٠%) لمن تتراوح أعمارهم بين ٥٥ إلى أقل من ٦٥ عاماً، ثم تلاها نسبة (١٣,٥٠%) لمن تتراوح أعمارهم بين ٦٥ عاماً إلى أقل من ٣٥ عاماً، وأخيراً نسبة (٨,٤٠%) لمن هم ٦٥ عاماً فأكثر.

جدول (٣) يوضح توزيع أفراد العينة للمستفيدين حسب الفئة العمرية للزوجة

العمر للزوجة	ك	%
أقل من ٢٥ عاماً	٣٢	١٦,٠٠%
من ٢٥ عاماً إلى أقل من ٣٥ عاماً	٥٠	٢٥,٠٠%
من ٣٥ عاماً إلى أقل من ٤٥ عاماً	٤٢	٢١,٠٠%
من ٤٥ إلى أقل من ٥٥ عاماً	٤١	٢٠,٥٠%
من ٥٥ إلى أقل من ٦٥ عاماً	٢٥	١٢,٥٠%
٦٥ عاماً فأكثر	١٠	٥,٠٠%
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠%

يبين الجدول السابق توزيع أغلب أفراد العينة حسب الفئة العمرية للزوجة بين ٢٥ عام إلى أقل من ٣٥ عاماً بنسبة (٢٥%)، تلاها من تتراوح أعمارهن بين ٣٥ عاماً إلى أقل من ٤٥ عاماً بنسبة (٢١%)، تلاها نسبة (٢٠,٥٠%) لمن تتراوح أعمارهن بين ٤٥ إلى أقل من ٥٥ عاماً، ثم نسبة (١٢,٥٠%) لمن تتراوح أعمارهن بين ٥٥ إلى أقل من ٦٥ عاماً، وأخيراً نسبة (٥%) لمن أعمارهن ٦٥ عاماً فأكثر.

جدول (٤) يوضح توزيع أفراد العينة للمستفيدين حسب المستوى التعليمي للزوج

الحالة التعليمية للزوج	ك	%
أمي	١٠٨	٦٤,٧٠%
يقراً ويكتب	١٩	١١,٤٠%
تعليم أساسي	٩	٥,٤٠%
تعليم متوسط	٣٠	١٨%

٠,٦٠%	١	تعليم فوق متوسط
٠	٠	تعليم جامعي
٠	٠	تعليم فوق جامعي
١٠٠%	١٦٧	الاجمالي

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات ١٦٧، وليس إلى إجمالي العينة ٢٠٠. يبين الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج، حيث أن (٦٤,٧٠%) منتمون إلى الحالة التعليمية أمي، تلاها نسبة (١٨%) حاصلون على تعليم متوسط، تلاها نسبة (١١,٤٠%) منتمون إلى الحالة التعليمية يقرأ ويكتب، ثم نسبة (٥,٤٠%) حاصلون على تعليم أساسي، ثم أخيراً نسبة (٠,٦٠%) حاصلون على تعليم فوق متوسط.

جدول (٥) يوضح توزيع أفراد العينة للمستفيدين حسب المستوى التعليمي للزوجة

الحالة التعليمية للزوجة	ك	%
أمي	١٤٢١٤٢	٧١,٠٠%
يقرأ ويكتب	١٧١٧	٨,٥٠%
تعليم أساسي	٢٦٢٦٢٦	١٣,٠٠%
تعليم متوسط	١١١١١١	٥,٥٠%
تعليم فوق متوسط	٤٤٤	٢,٠٠%
تعليم جامعي	٠	٠,٠٠%
تعليم فوق جامعي	٠	٠,٠٠%
الاجمالي	٢٠٠	١٠٠,٠٠%

يبين الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوجة أن نسبة (٧١%) ينتمون إلى المستوى التعليمي أمي، تلاها نسبة (٨,٥٠%) ممن يقرأ ويكتب، ونسبة (٥,٥٠%) حاصلون على تعليم متوسط، وأخيراً نسبة (٢%) حاصلون على تعليم فوق متوسط.

جدول (٦) يوضح توزيع أفراد العينة للمستفيدين حسب المستوى التعليمي للأبناء

الحالة التعليمية للأبناء	ك	%
تحت السن	١٨٤	٣٨,٣%
متسرب من التعليم	٥٣	١١,٠%
في مراحل التعليم المختلفة	١٧٢	٣٥,٨%
أنهى التعليم الأساسي	٢٩	٦,٠%



أنهى التعليم المتوسط	٣٥	٧,٣%
أنهى التعليم فوق المتوسط	٧	١,٥%
أنهى التعليم الجامعي	٠	٠%
أنهى التعليم فوق الجامعي	٠	٠%
الإجمالي	٤٨٠	١٠٠%

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات ٤٨٠ ، وليس إلى إجمالي العينة ٢٠٠ يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأبناء حيث إن نسبة (٣٨,٣%) تحت سن التعليم، ونسبة (٣٥,٨%) في مراحل التعليم المختلفة، تلاها نسبة (١١%) متسرب من التعليم، ثم نسبة (٧,٣%) أنهاوا تعليمهم المتوسط، تلاها نسبة (٦%) لمن أنهاوا التعليم الأساسي، وأخيراً نسبة (١,٥%) لمن أنهاوا التعليم فوق المتوسط.

جدول (٧) يوضح توزيع أفراد العينة للمستفيدين حسب الحالة المهنية للزوج

الحالة المهنية للزوج	ك	%
لا يعمل	٣٢	١٩,٢%
يعمل بشكل منتظم (موظف قطاع عام / خاص)	٨	٤,٨%
يعمل بشكل غير منتظم (عمالة يومية)	١١٥	٦٨,٩%
يعمل بمشروع صغير ملكه	١٢	٧,٣%
الإجمالي	١٦٧	١٠٠%

النسبة المئوية راجعة إلى عدد التكرارات ١٦٧ ، وليس إلى إجمالي العينة ٢٠٠ يبين الجدول السابق توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية للزوج، فيتضح أن أغلبهم من العاملين بشكل غير منتظم (عمالة يومية) وذلك بنسبة (٦٨,٩%)، تلاها نسبة (١٩,٢%) لا يعملون، ثم تلاها نسبة (٧,٣%) لمن يعملون بمشروعات صغيرة ملكهم، وأخيراً نسبة (٤,٨%) لمن يعملون بشكل منتظم (موظف قطاع عام / خاص).

جدول (٨) يوضح توزيع أفراد العينة للمستفيدين حسب الحالة المهنية للزوجة

الحالة المهنية للزوجة	ك	%
لا تعمل	١٤٠	٧٠,٠%
تعمل بشكل منتظم (موظف قطاع عام / خاص)	٠	٠,٠%
تعمل بشكل غير منتظم (عمالة يومية)	٥٤	٢٧,٠%
تعمل بمشروع صغير ملكه	٦	٣,٠%
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق الحالة المهنية للزوجة فأغلبهم من غير العاملات بنسبة (٧٠٪)، تلاها نسبة (٢٧٪) لمن يعملن بشكل غير منتظم) عمالة يومية)، ثم أخيراً نسبة (٣٪) لمن يعملن بمشروع صغير. ويتبين من ذلك أن أغلب الزوجات لا تعملن ويُمكّن تفسير ذلك من خلال النظر إلى المجتمع اللاتي تقمن فيه، حيث قرى الصعيد تفتقر إلى فرص العمل بشكل عام، بالإضافة إلى الثقافة التي تضع قيوداً على المرأة ولا تفضل عملها.

جدول (٩) يوضح متوسط دخل الأسرة المستفيدة

الدخل الشهري للأسرة	ك	%
أقل من ٥٠٠ جنيه	١٩	٩,٥%
من ٥٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	٤٤	٢٢,٠%
من ١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠	١١٧	٥٨,٥%
من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠	١٢	٦,٠%
من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠	٨	٤,٥%
٢٥٠٠ فأكثر	٠	٠,٠%
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠%

يبين الجدول السابق متوسط دخل الأسرة المستفيدة، حيث إن أكثر من نصف العينة يحصلون على متوسط دخل يتراوح بين ١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠ بنسبة (٥٨,٥٪)، تلاها نسبة (٢٢٪) متوسط دخلهم من ٥٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠، ثم تلاها نسبة (٩,٥٪) متوسط دخلهم أقل من ٥٠٠ جنيه، ونسبة (٦) متوسط دخلهم من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠، وأخيراً نسبة (٤٪) متوسط دخلهم من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠.

جدول (١٠) يوضح عدد الأبناء للأسرة المستفيدة

عدد الأبناء	ك	%
ابن واحد	٢٠	١٠,٠%
اثنان	٩٦	٤٨,٠%
ثلاثة أبناء	٧٤	٣٧,٠%
أربعة أبناء	٤	٢,٠%
خمسة أو أكثر	٦	٣,٠%
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠%

يبين الجدول السابق عدد الأبناء للأسرة المستفيدة؛ حيث إن ما يقرب من نصف العينة لديهم اثنان من الأبناء، وذلك بنسبة (٤٨٪)، تلاها نسبة (٣٧٪) ممن لديهم ثلاثة أبناء، ثم ابن واحد بنسبة (١٠٪).



، تلاها نسبة (٣٪) ممن لديهم خمسة أبناء أو أكثر، وأخيراً نسبة (٢٪) لمن لديهم أربعة أبناء.

٢- مدة انتظار المستفيد للحصول على الخدمات أو المساعدات والمشروعات التي استفاد منها:

جدول (١١) يوضح مدة انتظار المستفيد للحصول على الخدمات أو المساعدات

مدة إنتظار المستفيد للحصول على الخدمات	ك	%
طويلة جداً	٦٠	٣٠,٠٪
طويلة	٨٢	٤١,٠٪
متوسطة	٢١	١٠,٥٪
قصيرة	٢٢	١١,٠٪
قصيرة جداً	١٥	٧,٥٪
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠,٠٪

يبين الجدول السابق مدة انتظار المستفيد للحصول على الخدمات أو المساعدات؛ حيث إن ما يقرب من نصف العينة بنسبة (٤١٪) انتظروا لمدة طويلة، تلاها نسبة (٣٠٪) انتظروا مدة طويلة جداً، ثم نسبة (١١٪) انتظروا مدة قصيرة، في حين أن نسبة (١٠,٥٪) انتظروا مدة متوسطة، أخيراً نسبة (٧,٥٪) انتظروا مدة قصيرة جداً.

ويتضح من النتائج السابقة أنه هناك تأخير من قبل المؤسسة في تنفيذ المشروعات أو تقديم الخدمات في بعض الأحيان للمستفيدين، حيث أن ما يقرب من نصف العينة يقوموا بالانتظار لمدة طويلة.

جدول (١٢) يوضح المشروعات التي استفاد منها للمستفيدين

المشروعات التي تم الاستفادة منها	ك	%
نفسي أتعلم	١٧٢	٢٦,٣٪
ستر وغطا	٦٥	٩,٩٪
نهر الخير	٩٣	١٤,٢٪
باب الشفاء	٧٠	١٠,٧٪
طفل صغير	١٠٩	١٦,٦٪
اطمئن	١٣٢	٢٠,٢٪
مشروع صغير	١٤	٢,١٪
الاجمالي	٦٥٥	١٠٠,٠٪

يبين الجدول السابق المشروعات التي استفاد منها للمستفيدين حيث جاء في المرتبة الأولى مشروع نفسي أتعلم بنسبة (٢٦,٣٪)، ثم تلاها نسبة (٢٠,٢٪) للاستفادة من مشروع اطمئن، ثم جاء مشروع طفل صغير بنسبة (١٦,٦٪)، وجاء مشروع نهر الخير بنسبة (١٤,٢٪)، وبنسبة (١٠,٧٪) مشروع باب الشفاء، وتلاه نسبة (٩,٩٪) للاستفادة من مشروع ستر وغطا، ونسبة (٢,١٪) للاستفادة من مشروع الصغير.

٣- رأى المستفيدين عن الأعمال التي تم تنفيذها وجودتها وأثرها على المنزل:

جدول (١٣) يوضح مدى رضا المستفيدين عن الأعمال التي تم تنفيذها

رضا المستفيدين عن الأعمال	ك	%
نعم	١١٧	٥٨,٥٪
لا	٤٦	٢٣,٠٪
إلى حد ما	٣٧	١٨,٥٪
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠,٠٪

يبين الجدول السابق مدى رضا المستفيدين عن الأعمال التي تم تنفيذها، حيث إن أكثر من نصف العينة بنسبة (٥٨,٥٪) راضون عن الأعمال التي تمت بالمنزل، تلاها نسبة (٢٣٪) غير راضين عن الأعمال التي تمت، وأخيراً نسبة (١٨,٥٪) كانت درجة رضاهم إلى حد ما.

جدول (١٤) يوضح جودة المشروعات التي تم الاستفادة منها

جودة المشروعات التي تم الاستفادة منها	ك	%
كانت ذات جودة عالية	١٤٢	٧١,٠٪
كانت متوسطة الجودة	٤١	٢٠,٥٪
كانت غير جيدة	١٧	٨,٥٪
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠,٠٪

يبين الجدول السابق جودة المشروعات التي تم الاستفادة منها، حيث نسبة (١٧٪) كانت ذات جودة عالية، ونسبة (٢٠,٥٪) كانت متوسطة الجودة، ونسبة (٨,٥٪) كانت غير جيدة.

جدول (١٥) يوضح مدى كفاية المشروعات لسد احتياجات المستفيدين

كفاية المشروعات	ك	%
كافية	٢٩	١٤,٥٪
إلى حد ما	٩٩	٤٩,٥٪
غير كافية	٧٢	٣٦,٠٪
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠,٠٪



يبين الجدول السابق مدى كفاية المشروعات لسد احتياجات المستفيدين؛ حيث أن ما يقرب من نصف العينة من المستفيدين بنسبة (٤٩,٥%) أجابوا بأنها كافية إلى حد ما، ثم تلاها نسبة (٣٦%) بأنها غير كافية، وأخيراً نسبة (١٤,٥%) أنها كانت كافية.

جدول (١٦) يوضح حال المنزل بعد تنفيذ المشروعات

المنزل بعد تنفيذ المشروعات	ك	%
أصبح أكثر أماناً	٤٢	٢١,٠%
أصبح أكثر نظافة	٧٧	٣٨,٥%
الاثنان معاً	٣٩	١٩,٥%
لم يتم تنفيذ أعمال بالمنزل	٤٢	٢١,٠%
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠,٠%

يبين الجدول السابق حال المنزل بعد تنفيذ المشروعات؛ حيث أن نسبة (٣٨,٥%) أصبح المنزل أكثر نظافة، ثم تساوت نسبة (٢١%) مع أن المنزل أصبح أكثر أمان، ومن أجابوا بأنه لم يتم تنفيذ أعمال بالمنزل، وأخيراً نسبة (١٩,٥%) للأثنين معاً أي (أنه أصبح أكثر نظافة وأكثر أمان).

٤- النتائج العامة والتوصيات.

من خلال عرض أنشطة المؤسسة وآليات تنفيذها تبين أن المؤسسة تتميز بعدة إيجابيات في حين تعاني من بعض أوجه القصور، والتعرف على الفئات المستهدفة من البرامج، ورأى المستفيدين في المشروعات التي تم تنفيذها وجودتها، ونحاول فيما يلي إلقاء الضوء على هذه الإيجابيات، وكذلك الوقوف على أوجه القصور، والوصول لتوصيات لزيادة عائد برامج أنشطة مكافحة الفقر بمنظمات المجتمع المدني. ومن أبرز الإيجابيات المؤسسة ما يأتي:

- تصميم برامج المؤسسة بناء على دراسة المجتمع المستهدف.
- تعدد وتنوع البرامج التي تقدمها المؤسسة.
- المرونة والتطوير المستمر للبرامج.
- وجود كفاءات وكوادر تعمل على تنفيذ برامج التنمية المستدامة.
- تقسيم عمل البرامج إلى مراحل عمل محددة سلفاً.
- تعدد آليات التحقق من استحقاق الأسر.
- تقديم المساعدات بناء على احتياجات الأسر.
- تركيز المؤسسة على استهداف الأسر الفقيرة التي تواجه مواطن متعددة من الضعف، بما في ذلك ارتفاع مستوى الأمية وضعف إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل البنية التحتية، والحصول

على الطاقة النظيفة، والتغذية الصحية.

- تأكيد المستفيدين أن المشروعات تساعدهم إلى حد ما بشكل عام سواء الغذاء أو التعليم أو الصحة، ما يعني أن البرنامج قد أحدث تغييراً لدى المستفيدين في قدرتهم على الإنفاق من خلال الدعم المقدم لهم وسد الاحتياجات الأساسية لهم.

وتعاني المؤسسة من بعض مواطن الضعف، وهي:

- عدم عقد شراكات بين المؤسسة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة بنفس المجال.
- عدم المتابعة والتقييم أثناء عمل البرنامج، والاقتصار على التقييم بعد انتهاء العمل بالبرنامج.
- تحديد عدد المستفيدين، بناء على الإمكانيات المادية دون وجود خطة واضحة لتوفير الموارد المادية، أي أن الموارد المادية هي المتحكمة في التنفيذ، وليس خطة عمل المؤسسة.
- عدم وجود برامج توعية وثقافية، لرفع القدرات والتأهيل على العمل.
- عدم وجود برامج لمحو الأمية والمتسربين من التعليم.
- انتظار المستفيدين لمدة طويلة من أجل الحصول على الخدمات أو المساعدات.
- عدم رضا المستفيدين عن الأعمال التي تم تنفيذها في المنازل.

التوصيات:

- من خلال عرض برامج التنمية المستدامة في مؤسسات المجتمع المدني والوقوف على أبرز الإيجابيات والسلبيات بها خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات:
- تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية المستدامة وتوحيد قدراتها وجهودها لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- زيادة الاهتمام بالمتابعة والتقييم وجعلها ركناً أساسياً في البرامج وموازية مع كافة مراحل العمل، وعدم الاقتصار على التقييم النهائي فقط.
- الاهتمام بقياس الأثر والاستدامة والوقوف على أهم العوامل التي تساعد على استدامة المشاريع.
- الاهتمام بالوقاية بجانب العلاج، وعدم انتظار وقوع المشكلة ثم العمل على حلها، ولكن يجب العمل بشكل مسبق قبل وقوع المشكلة.
- الاهتمام بالجانب الثقافي في برامج منظمات المجتمع المدني وعدم الاكتفاء بالمساعدات العاجلة.



المراجع

أولاً : المراجع العربية:

- ١- إبراهيم، سعد الدين (١٩٩٢) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي: مركز بن خلدون للدراسات الانمائية، دار سعاد الصباح، القاهرة.
- ٢- أحمد، عبد الجبار وآخرون، الديمقراطية والأمن الانساني، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، ع ٤٦، دن، ت.
- ٣- الرباط، حسني إبراهيم وآخرون (٢٠٠٠) إدارة المؤسسات الاجتماعية: المفاهيم والإجراءات، القاهرة، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
- ٤- الزعبي، علي زيد (٢٠٠٩) التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٣٧، ٢٢٩-٢٧٠، مصر.
- ٥- تقرير التنمية البشرية لمصر (٢٠٠٨) العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- ٦- جينز، أنتوني (٢٠٠١) علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ، ط ٤.
- ٧- حجازي، احمد مجدي (٢٠٠٥) العولة بين التفكيك وإعادة التركيب، القاهرة، الدار المصرية السعودية.
- ٨- جوردون، مارشال و جون، سكوت (٢٠٠٧) موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المجلد الأول، ط ٢، القاهرة.
- ٩- (٢٠١٠) المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، الدار المصرية السعودية، القاهرة.
- ١٠- (٢٠١١) الفقراء في العالم بين سياسات الدعم والتنمية البشرية، مج الديمقراطية، يناير، ع ٤١.
- ١١- حسن، إيمان (٢٠١٧) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط ٢.
- ١٢- خليفة، أسماء أسامة (٢٠١١) إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في التخفيف من حدة المشكلات البيئية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة»، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التنمية والتخطيط، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.
- ١٣- رمدم، سمية (٢٠١٧) التنمية المستدامة مقارنة مفاهيمية، أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف

- الإسلامي والتنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن.
- ١٤- سيد، عمرو سمير (٢٠٢١) برامج المساندة الاجتماعية في المجتمع المصري: دراسة تقييمية لبرنامج تكافل وكرامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- ١٥- عبد الوهاب، أيمن السيد (٢٠٠٩) المنظمات الأهلية: إشكالية التحول من الدور الاجتماعي إلى الدور المدني، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ١٦- قنديل، أماني (٢٠٠٥) مؤسسات المجتمع المدني ووظائف الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي: حالة مصر»، بحث منشور في مجلة الثقافة الجديدة، القاهرة، ع١٧٥.
- ١٧- قنديل، أماني وآخرون (٢٠٠٨) تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، القاهرة.
- ١٨- محمود، ندى محمد مصطفى (٢٠١٨) دور منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية: دراسة حالة لمؤسسة مصر الخير، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- ١٩- محمود، منال طلعت (٢٠١٤) دراسات وتطبيقات ميدانية في مجالات الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- ٢٠- ملاوي، أحمد (٢٠١١) دور الوقف في التنمية المستدامة، صحيفة المصريون، الإمارات.
- ٢١- هيلز، جون وآخرون (٢٠٠٧) الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Ariel Fiszbein,(2014) Social Protection and Poverty Reduction: Global Patterns and Some Targets, World Development. Volume61, p.p167-177.
- 2- Brown, Seyom (2000)"Human Rights in World Politics", (New York: Longman),.P.124.
- 3- Burchardt, Tania, Julian Le Grand and David Piachaud, (2002) Degrees of Exclusion: Developing a Dynamic Multidimensional Measure, in: John Hills, Julian Le Grand and David Piachaud, Understanding Social Exclusion. Oxford University Press, PP 30-43.
- 4- Hannah,Joseph,(2007) Local Non-Government Organizations in Vietnam: Development,Civil Society and State-society Relations, Ph.D, Department of



Geography, The Faculty of Graduate School, University of Washington.

- 5- Macpherson, N. & pabari, M (2004), Assessing Organization Performance, Third African Evaluation Association, conference, Professional Development Workshop.
- 6- Richard L. Daft (2010), Organization Theory and Design, South-Western Cengage Learning, Tenth Edition.
- 7- Robert, C. Ford, R. Armandi and P. Heat on cherrill, (1988) organization theory, London haypers & row, publishers.
- 8- Robin Peace (2001) Social Exclusion a Concept in Need of Definition, Social Policy Journal of New Zealand, Issue (16), PP 17-36.

ثالثًا المواقع الإلكترونية:

- 1- Sophie Bessis, (1995) From Social Exclusion to Social Cohesion: Towards a Policy Agenda, Paper Presented at: The Roskilde Symposium, University of Roskilde, Denmark, 2-4 March. <http://www.unesco.org/most/besseng.htm>

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

An International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN: 2682 - 2725

Issue No. 5

April 2022

Chief Editor

Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Editor

Dr. Mohammed Aboelenein